مجموع ملخصات محاضرات التنمية المستدامة ومكافحة الفساد

ملخص المحاضرة الاولى والثانية

التنمية مضامين وإشكاليات

باعتبار أن التنمية هي حصيلة جهد فكري طويل، لذا فقد مر الفكر التنموي بتحولات كبيرة استوعبت فيها النجاحات والفشل، و هذه التحولات طرحت بدورها مفاهيمها الخاصة مثلما طرحت مجموعة سياسات و استراتيجيات و صولا إلى مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة، و سنحاول فيما يلي سرد التطور التاريخي الذي شهده مفهوم التنمية .

- المضامين الاقتصادية للتنمية :لقد ساد في الخمسينيات من القرن الماضي النموذج الاقتصادي المتمحور حول تكوين رأس المال كأحد عناصر الإنتاج، و القائل بأن عمليات التنمية تحتاج أساسا إلى التمويل الخارجي، و أنه من شأن تراكم رأس المال المستمر أن ينعكس "عاجلا" أم "آجلا" على مختلف الفئات الاجتماعية، و بهذا ارتبطت نظريات التنمية و مقارباتها التنموية بنماذج النمو الاقتصادي التي كانت تركز على أحد عناصر الإنتاج و هو "رأس المال"، بينما العمل لا يشكل عنصرا مفيدا،حيث تميزت هذه النماذج بأنها ديناميي، بمعنى أن ناتج فترة معينة يحدد حركة المتغيرات في الفترة التالية، و ذلك لاعتبار أن رأس المال هو العنصر الذي يتم إنتاجه، و الذي يدخل في نفس الوقت في إنتاج المنتجات الأخرى بما فيها رأس المال نفسه.

فساد التفكير خلال هذه الفترة بأن التنمية تحتاج إلى تمويل ضخم للموارد من الخارج، و هو ما ينطبق على الدول المتقدمة التي كانت مصابة بنقص فادح في الموارد بسبب الحروب العالمية التي دمرت معظم مرافقها . أما في فترة الستينيات فقد ساد الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي يعد الأساس الذي يمكن أن يعول عليه لتحقيق التنمية الاقتصادية باعتقاد أن النمو الاقتصادي سينعكس تلقائيا على الفقراء بمزايا غير مباشرة تمكنهم من الخروج من دائرة الفقر و التخلف.

لقد خاب ظن دول العالم الثالث عندما اعتقدت أن هذه الاستثمارات وتراكم الثروة المحققة منها سوف تنتشر وتتساقط و تتوزع بطريقة آلية فتصل بالتالي إلى المجموعات الأفقر من السكان في المجتمع، وأن هذه الفئات سوف تستفيد من منافع النمو الاقتصادي بطريق غير مباشر، فالتنمية المتمحورة حول الأهداف السلعية الاقتصادية والنقدية، وما ارتبط بها من مفاهيم وسياسات واستراتيجيات لم تحقق ما كان مرجوا منها من تحسين في أحوال الناس، إذ ثبت أن أوضاع الفقراء لا تتحسن بطريقة تلقائية بمجرد زيادة الاستثمارات بل يتطلب ذلك سياسات واجراءات مباشرة للهجوم على الفقر والحصول على المعونات الأجنبية و التكنولوجيا، وتوسيع فرص العمل وتمكين ذوي الدخول المنخفضة من الحصول على حاجاتهم الأساسية،

وتـحول الاهتمام من النمو الاقتصادي إلى قضايا التفاوت والعدالة في التوزيع، وتم صقل مفهوم أوسع للتنمية قلص من هيمنة العنصر الاقتصادي وأبرز الجوانب الهيكلية و الثقافية والسياسية للتنـمية.

و شـهدت فترة السبعينيات مولد نهج الاحتياجات الأسـاسـية للتنمية الذي طرحته وطورته منظمة العمل الدولية، ويمثل العنصـــر الأســـاســـي لهذا النهج، ضـــرورة اضـــطلاع الحكومات بدور الموارد في الخدمات الأساسية، فعملت السياسة الاقتصادية على التحـــيز إلى البيئة الاجتـــماعية ممثلة في الفقراء بإعادة توزيـــــع الدخل والأصـــول الإنتاجية لصـــالح المجموعات الأكثر فقرا، وايجاد مناصب عمل وانجازات لاشباع **الحاجات الأساسية** وتعزيز الرعاية الصحية والتعليم مع تجاهل الحقوق المدنية والسياسية فالفكر التنموي خلال هذه الفترة عالج قضـــيتين مهمتين :الأولى تتعلق بعدالة توزيع الدخل، و ظاهرة الفقر، والثانية ترتبط بأهمية تأمين "الحاجات الأســـاســـية" لأفراد المجتمع عامة، ولقد لاقت هاتين المســـألتين دعما قويا من خلال تبنيهما من قبل منظمة العمل الدولية والبنك الدولي، وذلك لاقتناعهما بفكرة أن البشـــــر هم هدف التنمية، غير أن الأمر ظل مقتـــصرا على توزيع الثمار المـــادية للتنمية دون التطرق إلى النواحي السيـاسية والثقافية.

البـعد الإنـساني للتنـمية

:نتيجة للانعكاسات السلبية التي خلفتها برامج التصحيح الهيكلي، ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت إيجاد حلو ل للنهوض بمســـتوى التنمية من جديد، ولعل من أبرز هذه الإســـهامات، ما جاء به "أمارتيا كومار ســـن KUMAR SEN AMARTYA الذي ركز في العديد من اهتماماته الفكرية على تطوير المفهوم الاقتصـــادي للعلاقة بين السلع المنتجة و الإنسان، و انتقد ثلاثة مفاهيم تقليدية للتنمية

- التوسع في إنتاج البضائع و الخدمات
- الازدياد في المنافع ؛
- تلبية الحاجات الأساسية
- وطرح في مقابل ذلك مفهوم الاســـتحقاقات والقدرات، فالتنمية حســـب "ســـن " ينبغي أن تعنى بما يســـتطيع الناس أن يفعلوه أو يمتنعوا عن فعله، و بعبارات "كارل ماركس " أن يتم اســـتبدال ســـيطرة الظروف والحظوظ على الإنسان بسيطرة الإنسان عل الظروف و الحظوظ .
- ونال مفهوم التنمية البشـرية مكانته في نطاق الفكر الإسـلامي، فمن سـمات العمل التنموي الإسـلامي العناية الشاملة بالإنسان من ولادته إلى نهاية حياته، على أن لا تقتصر العنـــاية على جانب واحد من جوانب شخصية الفرد و لكن العناية بجسمه وقلبه وعقله وحسه ووجدانه وضميره.

وهناك ثلاث خيارات أساسية هي : أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من الأمراض، أن يكتسبوا المعرفة، و أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ، ثم تتسع إلى خيارات أخرى بعد ذلك لتشمل الحريات السياسية والإقتصادية و الاجتماعية ،توفير فرص الخلق و الإبداع ،الاحترام الذاتي الشخصي ،التمتع بحقوق الإنسان المكفولة، وهذه الخيارات قد تكون مطلقة و يمكن أن تتغير مع مرور الوقت

.فالبرنامج الإنمائي ينظر للتنمية البشرية "على أنها عملية متوازنة و دينامية تتضمن ثلاثة أبعاد أساسية هي :

1. تأهيل وتكوين وصقل القدرات البشرية، فالأفراد يولدون متساويين نسبيا في القدرات، إلا أن هذه القدرات تصقل أو تهدر وفقا لمستوى التأهيل من خلال التعليم ،التدريب، التنشئة الاجتماعية .
2. توظيف واستغلال القدرات البشرية في التنمية الاقتصادية والسياسية ، والمجتمعية .
3. تتعلق بمستوى رفاهة المجتمع.

البعد البيئي للتنمية

: يواجه العالم منذ بضعة عقود موقفا صعبا لم يسبق له مواجهته، حيث تعاني الطبيعة على كوكب الأرض من التدهور بفعل النشاطات الإنسانية المتعاظمة، و يعاني البشر من صعوبات وعجز في تلبية مطالبهم من الاحتياجات الضرورية، في مقابل تردي متزايد لإطار معيشتهم، لذلك ارتبطت قضايا البيئة ارتباطا وثيقا بقضايا البشر ومشاكلهم من حروب و فقر وزيادة السكان ونقص الوعي الذي أدى إلى ظهور العديد من المشاكل كالتصحر، انتشار مظاهر التلوث، واضمحلال طبقة الأوزون،...

إن البعد البيئي يحرص على الإنصاف بين متطلبات الجيل الحاضر ومتطلبات الأجيال القادمة، وهو ما أدى إلى تعميق فكرة الاستدامة في التنمية الإنسانية، و التي تعني ألا تقتصر قابلية الاستمرار في التحسن على الجيل الحالي من المواطنين في فترة زمنية معينة، بل لابد من مراعاة التحسن على الأفق الزمني البعيد، وعلى حالة الحياة للأجيال المتعاقبة، وما يضمن لها الشروط المناسبة لحياتها، و ما ينتج عن ذلك من تنمية قدراتها المتنوعة و الانتفاع الأمثل بها.

ويعود ظهور مفهوم التنمية المستدامة إلى مؤتمر استوكهولم سنة 1972م حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المتحدة، الذي ناقش للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم ، إلا أن هذا المفهوم ظل غامضا خلال عقد السبعينيات، حيث اقتصر على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم واجابة مقنعة للتساؤلات حول إن كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة لا تضع قيودا على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي و النمو الاقتصادي.

لقد عاد مصـــطلح التنمية المســـتدامة إلى الوجود بعد مرور أكثر من عشـــر ســـنوات من طرف وزيرة البيئة النرويجية السابقة "بريند طلاند"Brundtland Harlem Gro عام 1987 عندما قدمت تقريرها كـرئيسة للـجنة البيئة و التنمية التي أنشـــأتها الأمم المتحدة، موضـــحة في تقريرها أن الأنماط المعمول بها في دول الشـــمال والجنوب لا تحتوي على شـر ط الاسـتدامة، و أنها حتى و إن كانت تبدو ناجحة بمقاييس الحاضـر فإنها عاجزة و ضارة بمقاييس المستقبل.

وبعد خمس ســـنوات، تبنت الأمم المتحدة مؤتمرا عالميا حول البيئة و التنمية ســـمي ب "قمة الأرض " المنعقد ما بين 3 و 14 جوان 1992 بمدينة "ريو ديجانيرو البرازيلية "والذي كان يهدف إلى و ضـــع أســـس بيئية للتعاون بين الدول النامية والدول المتقدمة، انبثقت عنه وثيقتين هما "إعلان ريو بشـــأن البيئة والتنمية "1و"جدول أعمال القرن 21 "و منذ ذلك الحين أصبحت الاستدامة في التنمية شعارا دوليا .

أبـعـاد التنـمية الـمستدامـة

متعددة تتداخل و تتفاعل فيما من خلال ما ســـبق يلاحظ أن التنمية الإنســـانية المســـتديمة تتضـــمن أبعادا بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، و هي

1. الأبـعاد الاقتـصادية و تتضمن :
- ضمان حق حصول الأفراد على الموارد الطبيعية؛
- إيقاف تبديد الموارد؛
- مدى مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث البيئي و معالجته .
2. الأبعاد البشرية: و تشمل:
- تثبيت النمو الديمغرافي؛
- أهمية التوزيع المتجانس للسكان؛
- الاستخدام الكامل للمواد البشرية
- الصحة و التعليم .
3. الأبعاد البيئية: و تتضمن
- ايقاف إتلاف التربة والاستعمال الرشيد للمبيدات، ومنع تدمير الغطاء النباتي والمصايد؛
- حماية الموارد الطبيعية؛
- صيانة المياه؛
- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية؛
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

4. الأبعاد التكنولوجية:

- استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية؛
- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة؛
- المحروقات و الاحتباس الحراري ؛
- الحد من انبعاث الغازات؛
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون.

ملخص المحاضرة الثالثة والرابعة

الفساد : مفهوم, انواع ومستويات.

1مفهوم الفساد: التعريف والأسباب

إن تحديد مفهوم الفساد يتطلب منا بادئا تعريفه والوقوف على ماهيته، والتعرف على الأسباب التي أدت الى قيام هذه الظاهرة

-1-1تعريف الفساد :يعتبر مصطلح الفساد إحدى المفردات الأكثر تداولا للعديد من السلوكيات والاستعمالات ويظهر هذا التعدد في استعمال المفردة للاختلاف اللغوي لها في الغربية واللغات الاجنبية، وسنقف على الدلالات اللغوية والاصطلاحية لمفردة الفساد .

أ-التعريف اللغوي لمصطلح الفساد :*الفساد في معجم اللغة العربية* كلمة مشتقة من الفعل الثلاثي (فسد) أي ضد (صلح)، و(الفساد) لغة يعني أيضا البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، و الفساد في الشريعة الإسلامية يستمد معانيه من القرآن الكريم التي تناولته في أكثر من الخمسين آية، والتي استخدمت لوصف أي سلوك منحرف و محرم وغير صالح، فكلمة فساد في اللغة العربية استعملت تارة بمعنى الابطال، ومرة بمعنى إصابة الشئ بالعطب،ومرة بمعنى الاضطراب والخلل ومرة بمعنى الحاق الضرر

في اللغة الإنجليزية، فكلمة الفساد)Corruption)أصلها لاتيني مشتقة من الفعل) Rumpere) أي كسر شيء ما، وكثيرا ما يقترن هذا المصطلح في الإنجليزية بالرشوة Bribery)،)والجريمة المنظمة Organised) Crime،)لتحمل الكلمة معنى تحول الشئ من حالة صحية الى حالة غير صحية .وفي اللغة الفرنسية، فقد وردت الكلمة بمعنى سوء وتدهور الأوضاع وتفسخ Pourrissement) ،) و الاتلاف والتخريب Sabotage)). ورغم تعدد المعاني والمرادفات اللغوية، إلا أن كلمة "فساد" تشمل كل فعل منحرف عن الأصل .

ب-التعريف الاصطلاحي للفساد :تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف جامع للفساد، إذ يختلف تعريفه حسب زمان ومكان استخدامه، و حسب التوجهات الفكرية لمعرفيه، و يمكن أن نعرض بعض التعريفات المقدمة للفساد التي نوردها فيما يلي:

التعريفات المؤسساتية: نأخذ على سبيل المثال لا الحصر:

تعريف البنك الدولي :الفساد هو "الاستغلال السيئ للوظيفة العامة الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة"، ويندرج تحت الاستغلال السيئ ما يلي: العمولات، الرشاوى، تحويل الأموال، الوساطة، المحسوبية في تقلد الوظائف العامة، التهرب الضريبي، تضخيم الفواتير، الغش الجمركي، إفشاء أسرار العقود والصفقات .

تعريف هيئة الأمم المتحدة: اختارت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003 فل ل ألا تعرف الفساد تعريفا فلسفيا أو وصفيا انصرفت إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات وهي الرشوة بجميع وجوهها وفي القطاعين العام والخاص والاختلاس بجميع وجوهه والمتاجرة بالنقود واستغلال الوظيفة وتبييض الأموال والثراء غير المشروع وغيرها من أوجه الفساد الأخرى.

تعريف منظمة الشفافية الدولية :الفساد هو" كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته.

التعريفات الأكاديمية

- في أدبيات علم الاقتصاد
- في أدبيات علم الاجتماع
- في أدبيات القانون
- في أدبيات علم السياسة

أسباب الفساد :تتباين أسباب الفساد بتباين ثقافات المجتمعات، كما تختلف في الأهمية من مجتمع لآخر، فما قد يكون سببا رئيسيا في مجتمع ما قد يكون سببا ثانويا في مجتمع آخر، و لعل أبرزها ما يلي :

- الاستبداد السياسي: politique Despotisme إن الاستبداد السياسي كظاهرة اجتماعية سياسية ثمرة مجموعة مركبة من القوى والبواعث المختلفة في طبيعتها والمتقاربة في درجة تأثيرها، المتشكلة بظروف المكان والزمان، فالاستبداد السياسي تحكمه مجموعة متشابكة من الأسباب والظروف .
- الجهل و نقص المعرفة بالحقوق الفردية، وبالطرق القانونية للحصول عليها.
- الفقر وما تفرضه الحاجة المادية الى التحايل و اتباع الطرق اللامشروعة في الحصول على الاكتفاء المادي .
- ضعف مؤسسات الدولة الرقابية و عدم استقلاليتها
- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وعدم اتخاذ إجراءات ردعية ضد من ثبت في حقهم الفساد بسبب انغماسها في الفساد أو انغماس بعض عناصرها، ما يعطي الأمان للمفسدين ويشجعهم على ذلك .
- التحول السريع وغير المخطط في المنظومة الاقتصادية والسياسية للدول وعدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل .

- تدني رواتب العاملين في القطاع العام ارتفاع مستوى المعيشة مما يؤدي ببعض العالمين إلى البحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة .
- غياب وضبابية قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد .
- غياب الشفافية وتقويض حرية الإعلام وعدم السماح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة مما يحــول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.

أنواع الفساد:

تختلف أنواع الفساد باختلاف معايير التصنيف، والتي منها:

1 من حيث المستوى :

أ- الفساد الأكبر (Corruption Grand) :أو فساد القمة و هو الفساد الذي يرتكبه رؤساء الــدول والحكومات والوزراء ومن في حكمهم وأساسه الجشع و أن السياسيين هم أكثر فساد من كبار الموظفيـن و موظفو الدواوين الأعلى مركز وظيفي أكثر فسادا من الآخرين كما أن رئيس الدولة أو القائـــد الأعلى يفوق الجميع فسادا، و هذا النمط من الفساد لا يكون متعارضا بالضرورة مع الاستقرار السياسـي، ومن أمثلته: الصفقات المشبهة، الرشاوي، استغلال الموارد العمومية، تهريب الأموال وتبييضها،...

ب- الفساد الأصغر (Corruption Petty) :و هو فساد الموظفين في القطاعـات المختلفة وأساسه الحاجة الاقتصادية و يحدث عادة عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب رشوة أو ابتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة و تحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغــلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بسرقة و اختلاس أموال الدولة مباشرة، أو التغاضـي عن اجراء معين مقابل مكسب مادي أو معنوي، او الوساطات وغيرها من الأشكال الأخرى.

-2من حيث النطاق الجغرافي: ينقسم الفساد الى

أ- الفساد الدولي: تأخذ ظاهرة الفساد أبعادا واسعة وكبيرة وتصل إلى نطاق عالمي وتتجاوز حدود الدولة القطرية و ذلك في اطار الاقتصاد الحر، و ما يفرضه من علاقات ترابط بين الشركات المحلية والدولية بالدولة و القيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الحجز بينها لهذا فهو الأخطر، و لقد أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركـات التي تمارس أعمالا غير مشروعة تليها الشركات الفرنسية، والصينية والألمانية و أن جيشا كبيرا من كبار الموظفين في أكثر من 136 دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات. لقد احتل قطاع

المقاولات و صناعة الأسلحة في الدول الكبرى على سبيل المثال رأس القائمة من حيث كونها أكثر فروع النشاط الاقتصادي التي تنشط في مجال تقديم الرشاوى إلى المسئولين الحكوميين في الدول النامية لخدمة مصالحهم.

ب- الفساد المحلي: يقصد به ما يوجد من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد، و لا ينأى عن كونه فساد صغـار الموظفين و الأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع عادة ممن لا يرتبطون بمخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى، و لا يزال هذا الفساد الأكثر انتشارا في المجتمعات و يتمثل أساسا في استغلال الوظيفة 1لأغراض شخصية والرشـــوة و المحسوبية و استغلال النفوذ...

3- من حيث المجالات:

أ- الفساد السياسي: و يتعلق بمجمل الانحرافات السياسية ومخالفات القواعد و الأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي في الدولة.

ب- الفساد المالي: وهو مخالفة القواعد و الأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة و مظاهر الفساد المالي تتمثل في الرشاوى والاختلاس و التهرب الضريـبي والمحاباة و المحسوبية في التعيينات في الوظائف.

ت- الفساد الإداري: و يعبر عن الانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية و مجموع المخالفات التي تصدر عن الموظف العام المتمثلة في عدم احترام أوقات ومواعيد العمل و تمضية الوقت في قراءة الصحـف واستقبال الزوار والتراخي والتكاسل والامتناع عن أداء العمل وعدم تحمل المسؤولية و افشاء أسرار الوظيفة، فهو مجموعة الأعمال المخالفة للقوانين و الهادفة إلى التأثير بسير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر.

ث- الفساد الأخلاقي: و المتمثل في مجمل الانحرافات الأخلاقية و السلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصـــي و تصرفاته كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في مكان العمل أو الجمع بين الوظيفة و أعمال أخـرى دون إذن إدارتــه و استغلال السلطة لتحقيق مآرب شخصية على حساب المصلحة العامة.

أشكال الفساد: تتجلى ظاهرة الفساد بمجموعة من السلوكات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة، وبالرغم من التشابه أحيانا و التداخل فيما بينها إلا أنه يمكن إجمالها كما يلي:

- المحسوبية .
- الرشوة .
- المحاباة
- الواسطة.
- نهب المال العام.

- الابتزاز.
- الجريمة المنظمة.

4-**آثار الفساد**: للفساد نتائج مكلفة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي و يمكن إجمال هذه النتائج على النحو الآتي:

أ- أثر الفساد اجتماعيا تؤدي ظاهرة الفساد إلى خلل في منظومة القيم الأخلاقية و تزايد الشعور بالإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب و التطرف في الآراء و انتشار الجريمة بأنو اعها كرد فعـل لانهيار القيم و عدم تكافؤ الفرص وكطريقة لاشباع حاجات الناس.

ب- أثر الفساد على التنمية الاقتصادية: يؤدي الفساد إلى تأثير كبير على الحياة الاقتصادية منها :

-الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض مع وجود بيئـة تنافسية حرة و التي تشكل إحدى الشروط الأساسية لجلب الاستثمارات التي تحتاجها الدولة سواء الدولية أو المحلية على حد سواء مما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل وانتشار البطالة و الفقر؛

-هدر الموارد بسبب تضارب المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة والتي تكلف الخزينة العامة أموال طائلة بالإضافة الى سوء توزيع الموارد في غير الوجه المخصوص لها؛

الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية كنتيجة لسوء سمعة بيئة الأعمال؛

-هجرة الكفاءات الاقتصادية نتيجة عدم التقدير وانتشار المحسوبية و المحاباة في التوظيف.

ج- أثر الفساد على النظام السياسي: للفساد آثار سلبية على النظام السياسي سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته و ذلك كما يلي:

يضعف الفساد قدر ة النظام السياسي على احترام الحقوق الأساسية للمواطنين و في مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات و حرية الإعلام وحق العمل والحق في الملكية...، و هو ما يحد من شفافية ومصداقية النظام وانفتاحــه وشرعيته.

يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الو لاءات السياسية، خاصة في شكله المتعلق بالزبونية السياسية والفساد الحزبي وهو ما يبرز بشكل واضح في المواعيد الانتخابية .

إضعاف مؤسسات الدولة و مؤسسات المجتمع المدني ما يؤدي الى تغييب الممارسة الديمقراطيـة .

يؤدي إلى بروز فئة من المفسدين في النظام السياسي القائم تكون بمثابة قدوة لفئة أخرى في نظام سياسي لاحـق، كما تعمل هذه الفئة على خلق ثقافة الترهيب والتخويف بين افراد المجتمع لضمان استمراريتها وبقائها.

ملخص المحاضرة الخامسة والسادسة

آليات مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة

أضحت ظاهرة الفساد من أكثر التحديات التي تعيق الدول والشعوب في بلوغ أهداف التنمية، بل وساعدت على انتاج التخلف من جديد وتعميق الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، كما أن مسألة التنمية لا تختص بها دو لة بعينها بل هي مسألة عالمية تختزل فيها الحدود السياسية ما يفرض التعاون بين مختلف الفواعل لتجاوز تلك العراقيل وصياغة رؤية استراتيجية تنموية مشتركة تستجيب لطموحات كل الشعوب، وسنعمد في هذا الجزء من الدراسة الى التطرق الى أهم الآليات لمكافحة الفساد وتحقيق التنمية

الآليات السياسية: تتعدد الآليات السياسيات وتختلف درجة أهميتها من مجتمع لآخر حسب درجة الفساد و مؤشر التنمية في كل مجتمع، وعموما يمكن ذكر أهما فيما يلي

- الحكم الراشد كنموذج في الحكم والإدارة
- مبدأ الفصل بين السلطات
- تفعيل منظمات المجتمع المدني

الآليات القانونية: نذكر منها

- سيادة القانون
- إصلاح قطاع العدالة

الآليات الإدارية: يمكن ذكر أهمها

- الإدارة الالكترونية
- الإصـــلاح الإداري ويتضمن :
  - إعـادة تنظيـم الـحكومـة
  - إعـادة هيـكلة أجهزة الرقابة و تطوير أدوارها
  - صيـاغة برنـامج شـامل لتطوير نظـم و ممارسات أجهزة التنفيذ للسياسات التنموية الجديدة
  - ضبـط المـنظومة القانونيـة للإدارات
  - إصـلاح نظـم التدريـب و التعليـم
- تغيـير الثقافـة التنـظيـمية

الآليات الدولية

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته وتتضمن :
- آليــة المتابعة على مستــوى الإتحاد الإفريقـــي
- على مستوى كل دولة طرف: تم اقتراح تشكيل * اللجنــة الداخلية لمكافحة الفســـاد .

ملخص المحاضرة السابعة تحليل بعض النماذج (التواصل عبر موقع GOOGLE CLASSROOM و البريد الالكتروني nounaamouni01@gmail.com)

النموذج الجزائري

النموذج الماليزي والسنغافوري

النموذج الرواندي والإثيوبي

ملاحظة لقد تم تقديم محتوى المحاضرات شكلا ومضمونا للطلبة فيما سبق خلال الحصص المنجزة.